

تتولّى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قيادة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع. وفي نطاق ما تقدّمه من خدمات للبلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، توّفر المنظمة منتدى محايداً تلتقي فيه البلدان على أساس متساوٍ للتفاوض بشأن الاتفاقات ومناقشة السياسات. وفضلاً عن كونها مصدراً للمعارف والمعلومات، تقدّم المنظمة المساعدة للبلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية لتحديث وتطوير الممارسات الخاصة بقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وضمان مستوى جيّد من التغذية للجميع. ويتماشى برنامج منظمة الأغذية والزراعة في لبنان مع الأهداف الاستراتيجية العالمية للمنظمة. ويعدّ لبنان من بين أولى الدول التي أنشئ فيها مكتب قطري للمنظمة. ففي عام 1977 تمّ إنشاء مكتب لمنظمة الأغذية والزراعة في لبنان من أجل تعزيز برامجها على الأرض، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المتناسقة والمستدامة للقطاع الزراعي جنباً إلى جنب مع السياسة الزراعية الوطنية وبالتشاور مع الوزارات اللبنانية ذات الصلة.

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في لبنان

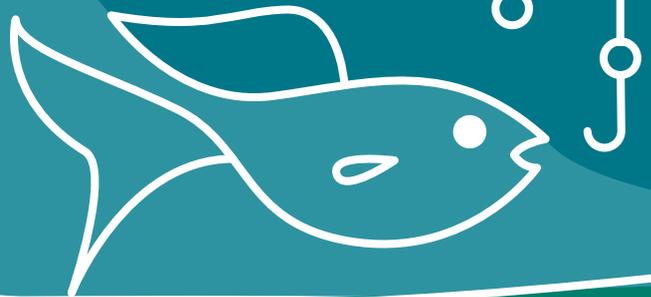


السياق الخاص بالقطاع

يمتدّ الشاطئ اللبناني على طول 220 كلم مع جرف قاري ضيق (أقل من 1200 كم 2 بعمق يصل إلى 200 م) نادراً ما يمتد أكثر من 8 كلم من الشاطئ، باستثناء شمال لبنان. وتضم الشبكة الهيدرولوجية الكبيرة في لبنان عشرات الأنهار التي تجري بمحاذاة الشاطئ لتصبّ في البحر، ما يلعب بالتالي دوراً هاماً في نوعية المياه الساحلية البحرية. ويضمّ الساحل اللبناني 44 ميناء صيد وموقع إنزال يأوي حوالي 3 000 زورق صيد حرفي صغير الحجم.

تعتمد مصايد الأسماك في لبنان تقليدياً على الشبكة المبطنة والخيوط الطويلة - الشرك وشباك التحويق - الشنشيللا وتصطاد حوالي 3 000 - 3 500 طن سنوياً (2 800 طن في عام 2018). والأنواع الرئيسية التي يتم اصطيادها هي السردين والأنشوجات (مونة) والأسبوريات (قجاج). وبما أنّ إنتاج قطاع الثروة السمكية غير قادر على تلبية الطلب المحلي، فقد اعتمد لبنان على استيراد الأسماك من الخارج، حيث بلغ متوسط الاستيراد 35 000 طن في السنوات الأخيرة، لكنه انخفض إلى 12 800 طن عام 2020.

بدأت تربية الأحياء المائية في المياه العذبة منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وكانت معظم المزارع، وعددها 300، تربيّ سمك ترويت قوس قزح (1 000 طن في عام 2018)، في أنظمة التربية شبه المكثفة، خاصة على ضفاف نهر العاصي، والتي أدخلت إلى لبنان في عام 1958. إلى ذلك، هناك مزرعة بحرية برية وحيدة في لبنان تقع في منطقة العبد، عكار، وتنتج 15 طناً من القريدس سنوياً.





بلغ استهلاك الفرد من الأسماك (بشكل رئيسي من الواردات) حوالي 8.9 كجم (2017) مقارنة باستهلاك الفرد على المستوى العالمي البالغ 20.3 كجم. ويرجح أن يكون الاستهلاك قد انخفض إلى أكثر من النصف عام 2020. هذا ويتحكم عدد محدود من اللاعبين في سوق الاستيراد، أما داخلياً فيتولى العديد من الأفراد تسويق الإنتاج المحلي في سوق مشتتة.

وتدفع التحديات اللوجستية على مستوى الواردات أصحاب المصلحة إلى العمل من خلال كارتل التجار/المستوردين/البائعين بالمزاد في سوق السمك المركزي في بيروت (كرنتينا). فالجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم بالكاد تستطيع تنظيم هذه الواردات، ويضاف إلى ذلك الإجراءات البيروقراطية التي تمثل عقبة كبيرة أخرى. أما عدم الاستقرار السياسي في البلاد فيبدو أنه يلعب دوراً رئيسياً في إحباط الاستثمارات في قطاع المأكولات البحرية.

من ناحية أخرى، إن معظم شبك الصيد المستخدمة هي ذات عيون صغيرة الحجم (أقل من القياس القانوني المطلوب أي 2 x 2 سم). وقد بدأت هذه الممارسة غير القانونية خلال الحرب الأهلية اللبنانية وانتشرت على نطاق واسع بعد أن تضاعف أسطول الصيد الوطني أربع مرات ليصل إلى حوالي 3 000 زورق. إلى ذلك، تفتقر وزارة الزراعة إلى الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة لتقييم مدى الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والأنشطة ذات الصلة، وإنفاذ قوانين وأنظمة إدارة وحفظ مصايد الأسماك.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن لأسطول الصيد الحر في المصنوع معظمه من الخشب (متوسط الطول 7 أمتار) إلا ممارسة الصيد الساحلي، بسبب قدراته الملاحية المحدودة ومستويات السلامة المشكوك فيها. وهذا يجعل منطقة الصيد عملياً محدودة بثلاثة أميال بحرية من الشاطئ، ما يتسبب في الإفراط في استغلال مخزون الأسماك الساحلية والصيد، وفي ضغوط هائلة على التنوع البيولوجي والبيئة.

إن ظروف القطاع الحالية غير الملائمة لا تجتذب جيل الشباب للعمل في صيد الأسماك (متوسط عمر الريان 51 سنة)، ما يهدد بفقدان الصيد التقليدي كسبيل للعيش. لذا، على صيد الأسماك أن يكون جذاباً لكل من صناعة الصيد والمستهلكين من خلال توفير ظروف عمل ومعيشة لائقة للصيادين ومستويات جيدة من التوريد ومنتجات ذات جودة جيدة للمستهلكين. أضف، أن المعرفة المحدودة بالسوق وأنماط استهلاك الأسماك، إلى جانب غياب رؤية استراتيجية لتحديد الأولويات، تعيق خلق فرص العمل.

ورغم أن معظم اللبنانيين يفضلون الأسماك البحرية، إلا أن المستهلك أصبح أكثر وعياً بسمكة ترويت قوس قزح، التي توفر إمكانيات جيدة وتمثل مصدراً إضافياً للغذاء إذا تم إنتاجها بكميات أكبر. إنما ينبغي أن يقترن ذلك باستراتيجيات التسويق والإعلان.



تدخلات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واستجابتها وأثرها

قامت منظمة الأغذية والزراعة في لبنان بالتعاون مع وزارة الزراعة بتطوير قطاع مصايد الأسماك في لبنان منذ عام 2004 من خلال إجراء أول احصاء لسفن الصيد ومنشآت صيد الأسماك اللبنانية، وبعدها من خلال العديد من المشاريع والأنشطة (MedFisis)، ومشروع منظمة الأغذية والزراعة - ايست ميد (EastMed) بهدف إجراء المسوحات الاجتماعية والاقتصادية، وجمع البيانات البيولوجية وتقييم مخزون الأسماك (بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان)؛ وتطوير نظام ترخيص صيد الأسماك على شبكة الإنترنت FLS؛ وتطوير أداة جمع بيانات الصيد وجهد الصيد - FLOUCA WEB (بالتعاون مع جامعة البلمند)؛ وجمع بيانات الصيد وجهد الصيد، وبالتالي الامتثال للالتزامات لبنان بتقديم التقارير للمنظمات الدولية والإقليمية؛ ودراسة حول أسماك المنفاخ (بالتعاون مع جامعة البلمند)؛ ودراسة حول نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك؛ ووضع خطة لإدارة مصايد سمك السردين بشباك التحويق - شنشيللا (بالتعاون مع جامعة البلمند). إلى ذلك، ساهمت المنظمة والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط GFCM، من خلال مشاريع التعاون الفني، في وضع خارطة طريق استراتيجية لدعم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في لبنان (2014) وصياغة مشروع قانون جديد للصيد المائي وتربية الأحياء المائية (2014).



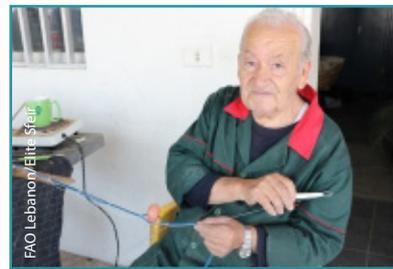
إلى ذلك، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا وزارة الزراعة في إجراء:

- دراستين تسويقيتين عن السوق اللبناني للمأكولات البحرية. TCP/LEB/3601 C2 (2017)
 - تقييم سلسلة المأكولات البحرية التجارية في لبنان.
 - دراسة استقصائية لسلك المستهلك إزاء مصائد الأسماك البحرية وتربية الأحياء المائية ودراسة قطاع المطاعم.
- تصميم سفينة صيد حديثة معتمدة للبنان لتحديث أسطول الصيد الحرفي . TCP/LEB/3701 C1 (2019)
- التعاون العلمي والمؤسسي لدعم مصائد الأسماك الرشيدة (2011 – 2020) . EastMed ECY9
 - جمع البيانات البيولوجية (بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية - لبنان)
 - تقديم 15 جهاز كمبيوتر إلى دائرة الصيد المائي والبري في وزارة الزراعة والمراكز التابعة لها.
- تقييم استبدال معدات الصيد غير القانونية في لبنان. TCP/LEB/3703 (2020/21)
 - الإحصاء العام لأسطول الصيد ومعدات الصيد.
 - تطوير برمجيات للأجهزة اللوحية المستخدمة في جمع البيانات وإدخالها.
 - إنشاء منطقة أو مناطق رائدة تستخدم معدات صيد قانونية ومستدامة.
 - توفير آلة تقطيع لشباك الصيد/مكبس للتخلص من مخلفات معدات الصيد.
- الإحصاء العام لتربية الأحياء المائية. وبرمجية "Access" لإدخال البيانات. GFCM (2020/2021)
- تقييم قطاع مصائد الأسماك الترفيهي في لبنان. GFCM (مشروع إقليمي رائد). (2019 - 2021)
- تقييم الصيد المنبوذ من على زوارق الصيد. GFCM (بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية - لبنان). (2019 - 2021)
- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير ثلاثة مصانع ثلج وعربات مبرّدة لثلاث جمعيات تعاونية للصيادين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019)
- المسح البحري. تقييم الأنواع القاعية. (كان من المفترض إطلاق هذا المشروع في أيلول/سبتمبر 2020، لكن تم تأجيله بسبب انفجار مرفأ بيروت) GFCM (2021)
- إجراء مسح اجتماعي واقتصادي. GFCM (2019/20)
- وضع سجلات خاصة بالصيد ومجهود الصيد كخطوة تجريبية رائدة في لبنان. GFCM (2020)
- التعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN لتوفير نظام رصد السفن VMS وأجهزة تحديد الترددات اللاسلكية RFIDs لإجراء دراسة تجريبية في سياق عمليات الرصد والمراقبة والإشراف لمصائد الأسماك. GFCM (2020)

مقاطع الفيديو والمنشورات ذات الصلة



لمحة عن حالة مصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لعام 2020



تقييم أسطول الصيد وأدوات الصيد في لبنان

ممثلة الفاو في لبنان

البريد الإلكتروني: FAO-LB@fao.org

الموقع الإلكتروني: <http://www.fao.org/lebanon/en/>

منصة تويتر: <https://twitter.com/FAOLEbanon>

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
بيروت، لبنان